S/AC.43/2021/2

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2021
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة شفوية مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه تقرير الهند عن تنفيذ القرار 1533 (2004) (انظر المرفق).

050221 270121 21-00883 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تقرير الهند عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1533 (2004)

نشرت حكومة الهند في الجريدة الرسمية للهند أمرا مؤرخا 5 أيلول/سبتمبر 2016 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية[1]. وقد نُشر هذا الأمر لكي يُدرِج في القانون المحلي الهندي الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية الكونغو الديمقراطية في قراراته 1493 (2003) و 1533 (2004) و 1552 (2004) و 1596 (2005) و 1616 (2005) و 1649 (2005) و 1654 (2006) و 1698 (2006) و 1768 (2007) و 1771 (2007) و 1799 (2008) و 1804 (2008) و 1807 (2008) و 1857 (2008) و 1896 (2009) و 1952 (2010) و 2021 (2011) و 2078 (2012) و 2136 (2014).

حظر الأسلحة

يمنع الأمر توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقا من أراضي الهند أو عن طريق مواطني الهند أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل أعلام الهند، ويمنع تقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك التمويل والمساعدات المالية، إلى كل من يعمل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من أفراد غير رسميين وكيانات غير حكومية. ويتضمن الأمر إعفاءات أيضا وفقا للقرارات المذكورة أعلاه.

حظر السفر

يمنع الأمر على جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة الدخول إلى أراضي الهند أو العبور منها، ولكنه لا يُلزم حكومة الهند برفض دخول رعاياها إلى أراضي الهند. ويتضمن الأمر إعفاءات أيضا وفقا للقرارات المذكورة أعلاه.

تجميد الأصول

ينص الأمر على تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضي الهند التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحددهم اللجنة أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم. وينص الأمر أيضا على ألاّ يتيح رعايا الهند أو أي أشخاص موجودين داخل أراضي الهند أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لمن تحددهم اللجنة من أشخاص أو كيانات أو لصالحهم. ويتضمن الأمر إعفاءات أيضا وفقا للقرارات المذكورة أعلاه.

(1) انظر http://egazette.nic.in/WriteReadData/2016/171644.pdf.